

المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والمغرب - مقارنة قانونية Civil society and its role in achieving local development in Algeria and Morocco a legal approach

عنترة بن مرزوق

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
Antara.benmerzoug@univ-msila.dz

عز الدين بن نعيجة*

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
Izzeddine.benaidja@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/08

تاريخ الارسال: 2024/05/12

ملخص:

تتمحور هذه الورقة البحثية حول موضوع مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والمغرب، وتهدف إلى تسليط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف بين تركيبة المجتمع المدني في الجزائر والمغرب، وما مدى مساهمته في التنمية المحلية من حيث استقراء النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالموضوع، أصبح للمجتمع المدني دور فعال في التنمية المحلية من خلال قوانين الجماعات المحلية، يقع هذا الدور إلى جانب الهيئة المنتخبة في تسيير شؤون الجماعات المحلية، وتشكل هذه المهمة القيمة الإضافية للحكومة الفعالة. وقد تم تقاسم قرارات التنمية بين كافة الشرائح الاجتماعية وهيئاتها الرسمية، ومن الضروري الآن أن تتعاون الدولة مع القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية لتتولى مهام التنمية.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية. المجتمع المدني. الجزائر. المغرب

Abstract :

This research paper focuses on the topic of the contribution of civil society to achieving local development in Algeria and Morocco, and aims to shed light on the points of similarity and difference between the composition of civil society in Algeria and Morocco, and the extent of its contribution to local development in terms of extrapolating the relevant constitutional and legal texts. With the subject,

Civil society has an effective role in local development through the laws of local communities. This role is declarative alongside the elected body in managing the affairs of local communities, and this is the added value of good governance. Development decisions have become shared between all segments of society and its official bodies. It has become necessary for the state to enter into partnership with the informal sector and non-governmental organizations in order to manage the development file

Keywords: local development. Civil society. Algeria. Morocco.

مقدمة

بسبب تزايد وظائف الدولة، وكذلك زيادة حاجيات المواطنين، أصبحت التشاركية ضرورة لتنمية المجتمع المحلي، ترجع هذه الضرورة إلى اختلاف احتياجات، ورغبات السكان المحليين، وحاجة الدولة إلى توحيد جهودهم، ولذلك، أصبحت مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحمل المسؤوليات أمرًا ضروريًا، وتم توظيف هذه الآلية في تخطيط وتنفيذ العمليات المختلفة.

مع تزايد التفاعل الخارجي للدولة، بات من الضروري تطوير أسس جديدة تعتمد على مبادئ وأساليب تعاون شاملة بدل العلاقات المتضاربة التي أثرت سلبًا على تقدم التنمية المحلية، لهذا يعتبر تعزيز وتوسيع نطاق الحوار والمناقشات المحلية حول القضايا اليومية والمشاركة بين المجتمعات المحلية أمرًا حيويًا، حيث ينبغي أن يكون للمواطن القدرة على التعبير عن رغباته واحتياجاته.

لقد أثبتت الأساليب التقليدية للإدارة عدم فاعليتها في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سيطرة الحكومة المركزية على الشؤون المحلية والمطالبة بأسلوب جديد في اتخاذ القرار المحلي، كما تشير إلى ضرورة تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في وضع استراتيجية تنموية شاملة. الجزائر والمغرب انتهجتا طريق الديمقراطية المحلية القائمة على مشاركة واسعة للسكان في الإدارة المحلية، واعتماد مبادئ الحكامة الرشيدة في محاولة لمواجهة التحديات والأزمات التي عطلت الإدارة المحلية ولتقليص الفوارق الإقليمية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية في الجزائر والمغرب من خلال الأطر القانونية ؟
أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- مقارنة لمفاهيم تسير التنمية المحلية ومدى أهميتها في تطور ونمو المجتمعات.
 - الكشف على نقاط التشابه و الاختلاف بين تركيبة المجتمع المدني ومساهمته في التنمية المحلية في دول المغرب العربي من حيث استقراء النصوص الدستورية و القانونية المتعلقة بالموضوع.
- المنهج المتبع في الدراسة :

إن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله، تستدعي استخدام مجموعة من المناهج والمقتربات النظرية، اعتمادا منها: المنهج الوصفي في الجانب النظري والتعريفات، المقاربة القانونية في التعرف على مختلف القوانين التي تاطر وتضبط مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، المنهج المقارن في المقارنة بين حالتين الدراسة الجزائر والمغرب.

أولاً: مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عن الجهود المبذولة لتحسين القدرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية، من أجل رفع مستوى المعيشي للسكان، يشمل هذا المفهوم التأكيد على استخدام الموارد المحلية بطريقة مستدامة وتحفيز الإشراك الفعال في صنع القرارات التي تؤثر في هذه المجتمعات. مر مفهوم التنمية المحلية بمراحل تطور متنوعة، رداً على الاهتمام المتزايد به في العديد من الدول، وذلك بسبب دوره الحيوي في تحقيق التوازن والانسجام بين المجتمعات المحلية والحكومات.

1.1. تعريف التنمية

وفي ما يلي سنتطرق إلى بعض تعريفات التنمية: تعريف التنمية المحلية وفقاً لعبد المنعم شوقي: يُعرف التنمية المحلية بأنها عملية متعددة تنفذ وفق سياسة عامة بهدف تحقيق التطور والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وبيئاتهم في المجتمعات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، وتعتمد هذه العملية على الجهود المتناسقة بين الحكومة والمؤسسات المحلية، بما يزيد قدرتهما على التعامل مع مشكلات المجتمع الناجمة عن هذه التنمية¹. وفقاً لهذا التعريف، التنمية تُعتبر عملية متعددة ومدرسة تهدف إلى تحقيق التطوير والتقدم في جميع الأصعدة من خلال التعاون المنسق بين الحكومات والمواطنين.

حسب تعريف الأمم المتحدة، تُعتبر التنمية مجموعة من المنهجيات والاستراتيجيات المستخدمة لتحفيز تفاعل السكان مع السلطات العامة بهدف تعزيز مستويات المعيشة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تستهدف هذه العملية إدماج المجتمعات، سواء كانت وطنية أو محلية، ضمن البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، مما يتيح لها المشاركة الفعالة في الحياة الوطنية والإسهام في التطور الشامل للبلاد². التنمية تُعرف بأنها عملية ديناميكية تشمل مجموعة من التغييرات الهيكلية والوظيفية داخل المجتمع، تحدث نتيجة التدخلات الموجهة لتعزيز استخدام وجودة الموارد المتوفرة، هذه العملية تهدف إلى تحسين مستوى رفاهية السكان من خلال زيادة كفاءة استغلال الأفراد للطاقات المتاحة في المجتمع بأقصى قدر ممكن³. ومن الواضح، استناداً إلى التعريفات المذكورة، أن التنمية ليست مجرد مصطلح يصف التحول، بل هي عملية معقدة ومتنوعة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي في جميع ويتضمن هذا الإجراء تحسين البنية التحتية، وتعزيز الصحة والتعليم، وتعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كما أن التنمية عملية استراتيجية ومستدامة تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وتتطلب التواصل الفعال بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني لضمان استمرار التقدم في مختلف المجالات وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

2.1 تعريف التنمية المحلية:

اهتمام كبير بين الباحثين المهتمين بالقضايا المحلية لفكرة التنمية المحلية، بسبب التغيرات الواضحة التي يشهدها المجتمع الحديث، وضرورة التركيز على تنمية هذه المجتمعات وتنزاد هذه الرغبة، خاصة مع تزايد تأثير الجهات الفاعلة الأخرى في عملية التنمية، وفي هذا السياق سنناقش تعريف التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية شكلاً من أشكال التحول الاجتماعي الذي تقوده فلسفة خاصة، حيث أن لها مكونات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وبيئية وتكنولوجية، وتسعى مبادرات التنمية المحلية إلى تعزيز النمو والتحول على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، وهي منفصلة عن مبادرات التنمية للحكومة المركزية.⁴

يعرف هذا المفهوم بتنمية المجتمع المحلي، ويتضمن الإجراءات التي تسهم في تنسيق ودمج مساعي سكان المجتمعات المحلية مع المؤسسات الحكومية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات ودعم تطويرها.⁵

المجتمع المحلي يتكون من مجموعة أفراد يقيمون ضمن منطقة جغرافية محددة، ويتميزون بتفاعلهم المتكرر فيما بينهم أكثر من تفاعلهم مع أفراد أو جماعات خارجية، يشعر هؤلاء الأفراد بانتماء قوي يوحدتهم، ويشتركون في اهتمامات ومشاعر تجاه الواجبات والمسؤوليات. تهدف عملية تنمية المجتمع المحلي إلى تعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان ضمن هذه المنطقة الجغرافية.⁶

وكما يتبين من التعريف السابق فإن التنمية المحلية تشمل كافة الجوانب، ومن بينها الفرد الذي يعتبر مفتاح هذه العملية، حيث تتبع منه وتعود إليه. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز التنمية المحلية من خلال مشاركة السكان المحليين، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، و تعد المشاركة في التخطيط والإعداد للتنمية المحلية أمراً ضرورياً لأن سكان المنطقة هم الأكثر وعياً بالحاجة إلى تعزيز تجديد المجتمع وتحقيق التنمية المحلية، مع التأكيد على أهمية التنسيق مع السلطات المركزية.

2. أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية بشكل عام إلى تحقيق رفاهية متوازنة وشاملة للأفراد والمجتمعات من خلال استغلال أمثل للموارد والثروات والأساليب المتاحة، من هذا الهدف العام تنبثق مجموعة واسعة من الأهداف الفرعية للتنمية، ومن أهمها:

1.2- الأهداف السياسية:

تركز التنمية على تحسين قدرات الأفراد للتعرف على المشكلات وفهم التحديات التي يواجهونها، ومن ثم استغلال الفرص المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بأسلوب عملي وواقعي، من خلال تحفيز على التعاون والمشاركة بين الأفراد والجالس المنتخبة، يمكن أن يتحول المجتمع المحلي من حالة التجاهل إلى حالة من الاهتمام والمشاركة الفعالة.⁷

وتتميز التنمية المستدامة خاصة، بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق، حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للإلتحام الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار عادل بين الأجيال بمقدار ما هو بني الدول⁸.

بالإضافة إلى ما ذكر، تُساهم التنمية المحلية في تعزيز الديمقراطية عبر توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الأمور المحلية، مما يؤدي إلى استحداث ديمقراطية محلية فعالة ومن ثم تعزيز الديمقراطية على المستوى الوطني، إذ يُعتبر ترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي أساساً لتحقيقها على المستوى الأوسع.

2.2 الأهداف الإدارية :

تُعد التنمية الإدارية عملية تحقق تغيراً إيجابياً وتُساهم في تحويل جوهري لمختلفة الأبعاد للإدارة، سواء الفكرية أو العملية، تشمل هذه التنمية عدة مجالات تتضمن البنى التنظيمية والهيكلية، والجوانب الوظيفية من خلال تحليل وتوصيف الوظائف المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك، تغطي التنمية الإدارية الأبعاد الإنسانية مثل التدريب، الاختيار، التحفيز، وغيرها من العناصر الأساسية لتحسين الأداء الإداري⁹.

القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات وخلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض¹⁰.

ومن الواضح أن الهدف الرئيسي للتطوير الإداري هو تنظيم وتنفيذ عملية التطوير بكفاءة، حيث تلعب التنمية الإدارية دوراً هاماً في التحديث والإصلاح داخل المؤسسات الحكومية، وهي جزء من عملية متكاملة تهدف إلى تنفيذ خطط التنمية الشاملة، كما يشمل التطوير الإداري تدريب القوى العاملة وتطوير وتبسيط الأساليب والإجراءات الوظيفية لتحسين كفاءة الأداء المؤسسي والفردية.

3.2- الأهداف الاقتصادية:

من خلال توزيع المشاريع التنموية على مناطق متنوعة في الدولة، يمكن ضمان العدالة وتجنب تركيز هذه المشاريع في العاصمة أو المناطق الحضرية الكبرى فقط، مما يسرع وتيرة التنمية الشاملة، ويبدى المواطنون اهتماماً متزايداً بالمشاريع التي يشاركون في تخطيطها وتنفيذها، وتعزز القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يزيد قدرتها على أداء مهامها ويدعم استقلاليتها، وهذا يقوم بجذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية إلى المناطق المحلية، وذلك بفضل توفير المرافق اللازمة، مما يساهم في تنمية هذه المناطق وخلق المزيد من فرص العمل لسكانها¹¹.

تعمل التنمية المحلية على دعم الاقتصاد الإقليمي من خلال تحديد وتطوير القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، سواء في مجالات مثل الزراعة أو الصناعة أو الحرف اليدوية، فالمناطق التي تستطيع تحديد مزاياها الاقتصادية تكون أكثر قدرة على تحفيز الاقتصاد الذي يناسبها، مما يؤدي إلى خلق فائض القيمة من

خلال منتجاتها الفريدة، كما تساهم هذه العملية في دمج الباحثين عن عمل في النشاط الاقتصادي المحلي، مما يساعد في تعزيز التنمية المحلية من خلال توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة، بالإضافة إلى توفير منتجات فريدة للمنطقة سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى دول أخرى.

4.2 الأهداف الاجتماعية:

في هذا الإطار، تساهم التنمية المحلية في تعزيز الجانب الاجتماعي للأفراد داخل الإقليم نفسه، معتبرة العناصر البشرية محورياً رئيسياً في التنمية الاجتماعية. تركز هذه العملية على تحفيز مشاركة الأفراد في صياغة وتطبيق برامج تهدف إلى تمكينهم وتعزيز ثقتهم في فعالية برامج التنمية الاجتماعية. تشتمل هذه البرامج عادةً على خدمات عامة واجتماعية كالصحة، التعليم، الإسكان، والضمان الاجتماعي، والتي تُعتبر جزءاً من الاستثمار في الموارد البشرية¹².

ثانياً: المجتمع المدني في الجزائر والمغرب

تتزايد مشاركة المجتمع المدني في الجزائر والمغرب، ونتيجة لذلك يتسع مجال السياسات التنموية. وتعتبر شريكاً حاسماً في السعي لتحقيق التنمية إلى جانب المسؤولين المحليين، ونظراً لأهمية هذا الدور، فمن المهم فهم تركيبة المجتمع المدني وتنظيمه في كلا البلدين.

1. مفهوم المجتمع المدني

يُعد مفهوم المجتمع المدني من الأفكار التي تحظى بنقاش واسع، نظراً لعدم توحيد معناه بين الجميع بالطريقة ذاتها، مما يؤدي إلى إحاطته بالغموض نتيجة تعقيده وتنوع المحتويات التي يشملها. هذا الغموض ليس بالظاهرة الجديدة؛ إذ منذ بدايته في المجتمعات الغربية الحديثة، أثار العديد من الجدل والنقاشات إلى حد أن التفسيرات والاستخدامات لهذا المفهوم تختلف بشكل ملحوظ بين مؤلف وآخر¹³.

هذا التنوع في التعريف يعكس الاختلافات في كيفية تنظيم المجتمعات لنفسها، وكيف ينظرون إلى العلاقة بين الأفراد والدولة. النقاش حول المجتمع المدني مهم لأنه يؤثر على السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة..

تشير الدراسات الأكاديمية والميدانية وكذلك المراقبة التاريخية لأصوله وتطوره إلى أن المجتمع المدني يتكون من مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تستقر في المجال العام بين المجتمع والدولة، أو بين مؤسسات غير رسمية هذه المنظمات التطوعية تأسست لخدمة مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو للقيام بأنشطة إنسانية متنوعة، ملتزمة بقيم ومعايير تشمل الاحترام، التراضي، التسامح، المشاركة، وإدارة التنوع والاختلاف بشكل سلمي.

لإنشاء منظمات المجتمع المدني، يجب استيفاء عدة شروط رئيسية والتي تختلف بناءً على البلد والسياق القانوني، ولكن بشكل عام تشمل النقاط الأساسية التالية:

-التسجيل القانوني: يجب أن تكون المنظمة مسجلة لدى الجهات الحكومية المختصة في البلد حيث تعمل. هذا يشمل تقديم الوثائق اللازمة لإثبات الهوية القانونية للمنظمة.

-الأهداف والنظام الأساسي: يجب أن توضح المنظمة أهدافها ومهامها بشكل واضح، وأن تحدد النظام الأساسي الذي يشرح كيفية إدارتها والتشغيل الداخلي لها.

-الشفافية والمساءلة: يتعين على منظمات المجتمع المدني الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة، بما في ذلك الكشف عن مصادر التمويل واستخدام الأموال.

-الامتثال للقانون: يجب على المنظمة الامتثال للقوانين والأنظمة المحلية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالضرائب والعمل.

تختلف هذه الشروط قليلاً بناءً على الإطار القانوني في كل بلد، لذا من المهم الرجوع إلى اللوائح المحلية للحصول على التفاصيل الدقيقة والإرشادات الخاصة بكل منطقة¹⁴.

2. تركيبة المجتمع المدني في الجزائر و المغرب

تركيبية المجتمع المدني في الجزائر والمغرب تتشابه في بعض الجوانب وتختلف في أخرى نظراً للسياق التاريخي والاجتماعي والسياسي المحدد لكل بلد.

1.2 الجمعيات في الجزائر و المغرب:

في الجزائر، انطلق العمل الجماعي بشكل فعلي عندما اعتمدت البلاد التعددية السياسية، وبموجب قانون الجمعيات رقم 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990، الذي فتح المجال لإنشاء الجمعيات، وفقاً للمادة الثانية من هذا القانون، تُعرف الجمعية بأنها تحالف يخضع للقانون، يضم أفراداً طبيعيين أو معنويين يتعاونون بموجب عقد لأغراض غير ربحية، ويعملون معاً لاستغلال مهاراتهم ومواردهم لفترة محددة بهدف دعم الأنشطة المهنية، الاجتماعية، الثقافية، والرياضية بشكل خاص، ويجب تحديد هدف الجمعية بوضوح وأن يكون اسمها متوافقاً مع هذا الهدف، وتعتبر الجمعيات واتحاداتها ضمن إطار هذا القانون كجمعيات.

وفي سنة 2020 - حسب أرقام تقريبية، تضم الساحة الجمعوية حوالي 1600 جمعية وطنية ومابين الولايات و يوجد على المستوى الولائي أكثر من 33 ألف جمعية وعلى المستوى البلدي أكثر من 59 ألف جمعية¹⁵، لقد باتت الجمعيات تلعب دوراً محورياً في التنمية الاجتماعية، حيث تعتبر شريكاً أساسياً في مشاريع البناء والتطوير، تسهم هذه الجمعيات في الاعمال التطوعية حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية، وتقوم أيضاً بتنشط في مجالات مثل الحفاظ على البيئة، مكافحة الأمية، والدفاع عن حقوق الإنسان.

أما في المغرب فإنّ العمل الجماعي ليس واقعا جديدا بالنسبة للمجتمع المغربي، فالحركة الجمعوية بالخصوص ليست أمرا مستجداً بالنسبة له بحيث عرف أنماطا عديدة من المشاركة الاجتماعية، في بداية التسعينيات، شهدت استراتيجية الدولة تحولاً نحو المجتمع المدني، بعد فشلها في القضاء عليه أو منافسته، حيث

اتجهت إلى احتوائه والاستفادة من دوره الاجتماعي، هذا التغير أدى إلى بدء الحوار حول ضرورة إشراك المجتمع المدني في صياغة البرامج الحكومية، مما أسهم في توسيع تأثيره. صرح المشرع المغربي بأن الجمعية تعرف بأنها اتفاق يهدف إلى تحقيق تعاون دائم بين شخصين أو أكثر، لاستعمال معرفتهم أو نشاطهم لغايات غير ربحية، وتخضع هذه الجمعيات للقوانين العامة المتعلقة بالعقود والالتزامات فيما يخص صحتها وسلامتها، كما يُسمح بتأسيس جمعيات الأشخاص بحرية تامة ودون الحاجة لإذن مسبق، بشرط الالتزام بأحكام الفصل الخامس.

لقد أشارت هذه الدراسات إلى أن عدد الجمعيات يبلغ 44771 جمعية، وهكذا فإن المعطيات المحصل عليها من وزارة الداخلية تؤكد أن المعدل السنوي للتصريح بتأسيس الجمعيات أو تجديد هياكلها الذي كان يناهز 5000 بين 2011 و 2013 قد مر إلى 16000 تصريح بجمعيات جديدة وإلى 18600 تصريح بتجديد الهياكل المسيرة للجمعيات في 2014.

اتفق المشرع الجزائري و المغربي في كفل حق تأسيس الجمعيات حيث تضم الساحة الجمعوية في الجزائر حوالي 1600 جمعية وطنية ومابين الولايات و 59000 جمعية بلدية، و تضم الساحة المغربية عدد الجمعيات يبلغ 44771 جمعية، حيث تفوق الجزائر المغرب في عدد الجمعيات على اختلاف نشاطاتها.

2.2 النقابات في الجزائر و المغرب:

في الجزائر منذ صدور قانون ممارسة الحق النقابي في عام 1990 ظهرت إلى الوجود عدد كبير من النقابات وفي كل القطاعات مثل النقابة الوطنية المستقلة لعمال الإدارة العمومية (P.A.P.A.N.S.) والمجلس الوطني للتعليم العالي (S.E.N.C) والنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (F.E.T.A.S.) ونقابة الطيارين وتقنيي الملاحة الجوية الجزائرية (S.P.L.A) والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي (C.N.A.P.E.S.T) والنقابة الوطنية لموظفي الصحة العمومية (P.S.P.N) والنقابة الوطنية لعمال النقل الجوي التجاري الجزائري (A.C.N.P.N.S) والنقابة الوطنية للنقل الجوي (A.T.N.S) والنقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين (A.J.N.S) ونقابة عمال النسيج (T.T.S) إلى غيرها من النقابات.

حيث توجد قائمة رسمية نشرتها وزارة العمل والضمان الاجتماعي في بيان لها، قائمة النقابات المعتمدة في الجزائر والمقدرة بـ 65 نقابة¹⁶.

أما في المغرب صدر الظهير في 11 سبتمبر 1922 وقد أقر بشكل صريح حق المغاربة في الانتماء إلى النقابات، ونتيجة لذلك، شهد المغرب ظهور عدة نقابات مهنية رئيسية مثل المركزية النقابية المغربية والاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للعمال بالمغرب و ارتبطت الحركة النقابية أحياناً بالسعي إلى الاستقلال، بينما ارتبطت أخرى بالمطالب الاجتماعية للديمقراطية، مما يشير إلى أن الحركة النقابية المغربية خصصت موارد سياسية لأغراضها الخاصة منذ البداية.

يتمتع المغرب بتاريخ وخبرة طويلة في مجال الحرية النقابية والحق في التنظيم. وقد كرست هذه الحقوق رسمياً في دستور 2011، وكذلك في الدساتير والقوانين السابقة التي تنظم العمل المهني والجماعي، كما كفلت هذه الحقوق في الدستور. وأدت هذه المبادرات إلى ظهور العديد من المنظمات المهنية والنقابية والجمعيات التي كان لها تأثير كبير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية للعمال وأصحاب العمل والمهنيين وعامة الناس.

كما تميزت التجربة بانطلاق مسار الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي الأطراف في منتصف تسعينيات القرن الماضي. وهو الحوار الذي أفضى إلى توقيع خمس اتفاقيات، الاتفاقات المبرمة في الأول من أغسطس 1996، والتاسع عشر من محرم 1421 والثالث والعشرين من أبريل 2000، والثلاثين من أبريل 2003، والسادس والعشرين من أبريل 2011، وأخيراً في الخامس والعشرين من أبريل 2019، قد ساهمت في تحقيق العديد من المكاسب، من بينها، تعزيز ممارسة الحريات النقابية، إصدار مدونة الشغل، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، زيادة الأجور، تحسين شروط الترقية في القطاع العام، ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.¹⁷

تُشدد الدساتير في الجزائر والمغرب على حق تأسيس النقابات المهنية والمشاركة في العملية النقابية كحقوق أساسية للعمال، هذه الحقوق لا تُعد ضرورية فقط لحماية المصالح الخاصة بهم، بل تُسهم أيضاً في تعزيز المشاركة الديمقراطية وتدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلدين، من الأهمية تقوية هذه الحريات النقابية وتحسين الإطار التشريعي والعملية لتمكين النقابات من أداء دورها بكفاءة، والعمل المستمر لضمان على الحقوق على الواقع ويُعد خطوة رئيسية لتحقيق ديمقراطية أكثر شمولاً وتمثيلاً في كل من الجزائر والمغرب.

3.2. الهيئات الاستشارية الخاصة بالمجتمع المدني:

في الجزائر، المرصد الوطني للمجتمع المدني هو منظمة جديدة تم إنشاؤها نتيجة للتعديل الدستوري الأخير في عام 2020، والغرض منه موثق في المادة 213 من الدستور هيئة استشارية لرئيس الجمهورية". كما تصف المادة 02 من الأمر الرئاسي رقم 139-21 المؤرخ في 12 أبريل 2021 المرصد بأنه هيئة استشارية تتعاون مع رئيس الجمهورية وتسهل المناقشة والتشاور والاقتراح والتحليل والرقابة فيما يتعلق بجميع جوانب الشأن المدني المجتمع وتحسين فاعليته.

والمرصد الوطني هو هيئة استشارية لرئيس الجمهورية تمتع بالشخصية الاعتبارية و بالاستقلال المالي، تعمل هذه الهيئة على المناقشة والتشاور والاقتراح والتحليل والتنبؤ فيما يتعلق بجميع جوانب المجتمع المدني وتعزيز فاعليته،

يُعرف المرصد الوطني للمجتمع المدني وفقاً للأحكام القانونية المشار إليها، حيث يستمد مصطلح "مرصد" دلالاته من كونه المكان المعد للمراقبة، وبذلك، تكمن وظيفته في الإشراف والرقابة على جميع الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني، مما يشمل تحليل وتقييم تأثيرات ونشاطات هذا المجتمع.

يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني فاعلاً رئيسياً وداعماً لأنشطة المجتمع المدني في تحسين عمل مؤسساته، يسهم المرصد بفعالية في تعزيز العلاقة بين هذه المؤسسات والمواطنين والدولة، بهدف رفع مستوى المجتمع المدني، وبالتالي، يساعد ذلك في تحقيق قيم المواطنة والديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة و تُظهر هذه المكانة الأهمية التي منحها الدستور لهذه الهيئة الدستورية.

هذه الهيئة تعتبر جديدة ومستحدثة في النظام الجزائري وتهدف إلى تعزيز الشفافية، الحوكمة، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الشؤون العامة. إنشاء مثل هذا المرصد يمكن أن يساعد في توحيد الجهود والموارد، وكذلك يمنح المجتمع المدني صوتاً أقوى في التفاعل مع الحكومة والمؤسسات العامة.

في المقابل، المغرب، الذي لا يمتلك هيئة مماثلة للمرصد الوطني، يعتمد على نظام أكثر تشتتاً يتكون من مجموعة متنوعة من الجمعيات والمنظمات التي تعمل بشكل مستقل.

كل نموذج له مزاياه وعيوبه، ويعكس السياق السياسي والاجتماعي لكل دولة.

ثالثاً : مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر و المغرب

لكي تقوم المنظمات الاجتماعية المختلفة كفواعل مهمة بأدوارها ضمن إطار التنمية المحلية في الجزائر والمغرب، لا بد وأن ترفع من مستوى أدائها، سنناقش بعض الآليات التي نعتقد أنها ستسهم في تعزيز دور المجتمع المدني وتحسين وظائفه.

1- مساهمة المجتمع المدني في مجال السياسات العمومية المحلية في الجزائر

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم بفاعلية في تحسين السياسات العامة المحلية في الجزائر، وبالتالي تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

1.1 - المجتمع المدني و إدارة الجماعة المحلية :

يُعتبر قانون البلدية 10/11 هو القانون الرئيسي الذي وضع الأساس للتواصل المباشر بين مؤسسات المجتمع المدني والإدارة المحلية. في حين أن القوانين السابقة مثل (97/24) و (08/90) لم تُحدد بشكل واضح هيكل العلاقة بين الجمعيات والمجالس المحلية، فإن القانون الجديد قد اتخذ خطوات لتعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في الإدارة والتسيير الذاتي للمجالس المحلية. ويُعتبر هذا مهماً لأن البلديات تُمثل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، والهدف من هذه الإجراءات هو تحفيز المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على الانخراط في إدارة قضاياهم وتحسين ظروف معيشتهم.

وقد منح القانون رئيس المجلس الشعبي البلدي الصلاحية للاستعانة بأي شخصية محلية أو خبير أو ممثل لأي جمعية محلية معترف بها قانونياً لتقديم وجهات نظرهم إلى المجلس الشعبي، وهذا من باب الاستشارة، وتقديم مساهمة فعالة في عملية تسيير وإدارة المجالس الشعبية البلدية، وذلك بالحضور الدائم في المداولات، وتستدعي كل جمعية بحسب طبيعة نشاطها أو بحكم المؤهلات التي يكتبها الخبراء، وبالإضافة إلى ذلك ما

تضمنه نص المادة 36 من قانون الولاية 12/07 يُسمح للجان المجلس الشعبي الولائي بدعوة أي شخص قادر على تقديم معلومات ذات قيمة¹⁸.

2.1- المجتمع المدني والمشاركة في المخططات التنموية:

صدور القانون الجديد للجماعات المحلية في الجزائر، وبالأخص قانون البلدية 11/10، يمثل تحولاً مهماً في كيفية تعامل الدولة مع المجتمع المدني، خصوصاً على المستويات المحلية، هذا القانون يهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في العملية التنموية المحلية بخلاف القوانين السابقة القوانين السابقة في الجزائر كانت تميل إلى تجاهل دور المجتمع المدني في العملية التنموية، مما يعكس نهجاً أكثر مركزية وقلة التفاعل بين الحكومة المحلية والمواطنين، هذا التجاهل قد يكون أثر سلباً على فعالية البرامج، التنمية وعلى مدى تمثيلها لاحتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية، القوانين السابقة غالباً ما كانت تفتقر إلى الآليات التي تضمن مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال ومعني في صنع القرار التنموي¹⁹.

أصبح من الضروري أن تُشرك منظمات المجتمع المدني في تطوير المخططات التنموية وفقاً لآليات التدبير التشاركي التي تفرضها الجماعات المحلية و الفاعلون المحليين، بفهمهم للإمكانيات المتاحة للتنمية من جميع الجوانب، يمكنهم لعب دوراً مهماً في تنفيذ المشاريع التنموية، و هذا يساعد في ترسيخ الاقتناع لدى الأفراد بأن هذه البرامج والمشاريع صُممت لتلبية احتياجاتهم، مما ينمي لديهم إحساساً بالمسؤولية ويعزز فرص نجاح وتطور هذه المشاريع.

2. مساهمة المجتمع المدني في مجال السياسات العمومية الترابية في المغرب

في ظل التغيرات العالمية السريعة والسعي نحو إقامة دول تقدر مبادئ الديمقراطية والشفافية، يُصبح من المهم دراسة كيفية تضمين الدساتير لهذه المبادئ في الدول النامية، المملكة المغربية تعد مثالاً على هذا، حيث تُظهر ديباجة الدستور التزام الدولة بمسيرة التحديث والتطور، وتجسد بوضوح التزام الدولة ببناء مؤسسات حديثة تقوم على أسس المشاركة و التعددية والحكمة.

1.2- الآليات التشاركية للحوار والتشاور

إن مشاركة المواطنين ومناقشة الأفكار المتعلقة بالسياسة الترابية العامة في المغرب أمر بالغ الأهمية لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة، وتهدف هذه الآليات إلى إشراك المواطنين والسكان المدنيين في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على مجتمعاتهم المحلية.

كدولة تحاول تعزيز الحكومة الفعالة والتنمية طويلة المدى، قام المغرب بسن العديد من القوانين واللوائح التي تعزز النقاش والمشاركة. وسنتناول في هذا القسم أهم هذه القوانين والأنظمة وأثرها في زيادة المشاركة الشعبية في القرارات الإقليمية العامة.

-الدستور المغربي لعام 2011

المادة 1: تؤكد على أن السيادة تعود للشعب الذي يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات.

المادة 12: تنص على دور المجتمع المدني والمواطنين في صناعة القرار، مشددة على حق المشاركة الفعالة.

المادة 13: تسمح للمواطنين بتقديم الالتماسات إلى السلطات العامة.

-مدونة الجماعات المحلية

المساهمة الجماعية: تنظم كيفية إدارة الجماعات المحلية وتعزز دور المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع الترابية.

الجان الاستشارية: تشجيع إنشاء لجان استشارية لضمان المشاركة المجتمعية²⁰.

الآليات التي تم ذكرها تعد أدوات حيوية لتفعيل دور المجتمع المدني في رسم وصنع السياسات العامة الترابية، هذه الآليات توفر الإطار اللازم لضمان مشاركة أوسع وأكثر فعالية من جانب المواطنين والمجتمعات المحلية، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية المحلية والشفافية.

2.2- آلية تقديم العرائض

سعى المشرع الدستوري في المغرب إلى تعزيز دور الفرد من خلال منحه حقوقاً دستورية يمكن ممارستها بشكل مستقل دون الحاجة إلى وسيط أو توجيه، هذا يأتي في ظل تزايد وعي المواطن المغربي بشؤونه الإدارية والسياسية سواء المحلية أو الوطنية. يُشير الفصل 15 من الدستور الجديد إلى حق جميع المواطنين والمواطنات في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، بينما يؤكد الفصل 139 على إمكانية المواطنين والمواطنات والجمعيات تقديم عرائض بهدف حث المجلس على إدراج موضوع ضمن اختصاصاته في جدول الأعمال²¹.

وفقاً للقانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، تُحدد المادة 123 الشروط اللازمة لتقديم العرائض من قبل المواطنين والمواطنات. يجب أن يكون مقدمو العريضة من سكان الجماعة المعنية أو أن يكونوا مشاركين في أنشطة اقتصادية، تجارية، أو مهنية ضمنها؛ وأن يكونوا مُسجلين في اللوائح الانتخابية العامة؛ وأن تكون لهم مصلحة مباشرة ومشاركة في موضوع العريضة. كما يتطلب القانون أن لا يقل عدد الموقعين على العريضة عن مائة ناخب للجماعات التي يقل تعداد سكانها عن 35,000 نسمة، و200 ناخب للجماعات ذات السكان الأكثر من ذلك، بينما تحتاج الجماعات ذات نظام المقاطعات إلى توقيعات لا تقل عن 450 ناخب²².

تقديم العرائض للسلطات العمومية في المغرب يحمل أهمية كبيرة في تعزيز الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين في صنع القرار و تعزيز المشاركة المدنية فتقديم العرائض يمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومطالبهم مباشرة للمسؤولين، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تفاعلاً ووعياً بحقوقه واجباته. ويساهم في الرقابة والمساءلة فتقديم العرائض يسمح للمواطنين بطرح قضايا قد تكون الحكومة أو السلطات المحلية غير مدركة لها، وتدعو إلى الشفافية والمساءلة في الأعمال الحكومية، ويساهم كذلك في تحفيز التغيير والإصلاح من

خلال العرائض، يمكن للمواطنين أن يلفتوا انتباه السلطات إلى مشاكل محددة ويطالبون بإجراء تغييرات أو إصلاحات معينة، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة، وتقوية الديمقراطية فالعرائض تعزز الديمقراطية بمنح المواطنين قوة أكبر في التأثير على القرارات السياسية والحكومية التي تؤثر في حياتهم، مما يتيح فرصة للسلطات للاطلاع على الآراء والأفكار المختلفة من المجتمع، مما يساعد في صياغة سياسات أكثر استجابة لحاجات المواطنين.

في المغرب، يتم تنظيم عملية تقديم العرائض بموجب الدستور والقوانين المعمول بها، وهناك جهود لتطوير هذه الآلية وجعلها أكثر فعالية في إشراك المواطنين في الحكم.

3.2- آلية المشاركة التقريرية للمجتمع المدني:

في المغرب، يعتبر المواطنون المشاركون ذا أهمية قصوى لزيادة التفاعل بين السكان المدنيين والمسؤولين الحكوميين، وهذا يساهم في صنع القرار وتطوير السياسات، وقد تم تعزيز مكانة المجتمع المدني كجزء مهم من التنمية المحلية، حيث يتعاون مع الهيئات المنتخبة في إدارة شؤون المجتمع، مما يعزز الحكم الرشيد بالإضافة إلى ذلك، تم تسهيل عملية تطوير الأفكار من خلال التعاون بين مختلف شرائح المجتمع والجهات الحكومية، مما أدى إلى تكوين شراكات مع القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية، حيث تتولى هذه المنظمات إدارة المشاريع التنموية بشكل بطريقة تأخذ في الاعتبار الاهتمامات الاجتماعية والتنموية.

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تشكيل وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية ومشاركة المواطنين. يساهم المجتمع المدني بشكل متزايد في تشكيل الشعب وتمثيله وتعزيز مصالحه، ويعكس هذا الدور الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المتغيرة، حيث نركز بشكل متزايد على تمثيل الفئات المهمشة والمجتمعات الريفية لأنها تمثل وتعبر عن طبقات مختلفة وكذلك المجتمع والاقتصاد والثقافة و بفضل الروابط القوية مع المجتمعات المحلية، أصبحت هذه الوكالات مجهزة بشكل أفضل لفهم احتياجات الناس والمشاركة في صنع السياسة العامة.

يحدد القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات آليات تنظم مشاركة الجمعيات في صياغة ومتابعة وتقييم السياسات الإقليمية العامة، وفي هذا الصدد، تنص المادة 119 من القانون رقم 113.14 على ما يلي: "في تنفيذ أحكام المادة 1، الفقرة 1 تنص المادة 139 من الدستور على أن المجالس المحلية تضع آليات للمشاركة و الحوار من أجل تعزيز مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في وضع خطط العمل وتنفيذ هذه الخطط وفق الأساليب المحددة في ميثاق الجماعة "كما نصت المادة 120 على أنه "يقوم مجلس الجماعة بإنشاء هيئات استشارية بالتعاون مع الهيئات المحلية"²³.

وقد أطلقت كل من الجزائر والمغرب مبادرات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في جهود التنمية المحلية وهذا جزء من حملة لتعزيز الديمقراطية المحلية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار السياسي.

تتضمن هذه المبادرات عادةً السماح للمواطنين بالمشاركة في المنتديات المحلية، وتلقي المدخلات والأفكار من ناخبهم وأقرانهم، وعقد المناقشات والحجج حول القضايا المحلية المهمة، ويمكنه أيضًا تشجيع المجتمع المدني على المساهمة بأفكار للمبادرات المحلية أو المشاركة في تقييم الاستراتيجيات والبرامج القائمة. هذه الخطوات تسعى إلى تحقيق شراكة فعالة بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتلبية احتياجات وتطلعات السكان المحليين.

على الرغم من أن الجزائر والمغرب يتشابهان في العديد من الجوانب القانونية والإدارية، إلا أن هناك بعض الاختلافات في آليات تقديم العرائض بينهما.

3. آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر و المغرب

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر و المغرب عنصرًا مهمًا في المشاركة في اقتراح الحلول والمساهمة في تفعيل القرارات، لما تملكه من تجربة ورؤية واقعية، سواء كانت هذه المنظمات ذات طبيعة عامة أو متخصصة، مع ذلك يتعين إعادة النظر في نظامها القانوني بما يتلائم مع الدور الريادي الذي يمنحه إياها الدستور من حيث اعتبارها فاعلاً في التنمية المحلية، وبالنظر للأدوار الجديدة التي ستلعبها في هذا المجال.

وعليه ومن أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الدول المغاربية وتفعيل مشاركتها في العملية السياسية والاجتماعية، يمكن تحديد جملة من الآليات والمتمثلة فيما يلي:

3.1- تعزيز الوضعية القانونية والبناء المؤسسي:

وهنا يجب وضع الإطار القانوني والطابع المؤسسي الذي يضمن ويكرس وجود منظمات المجتمع المدني، ويعمل على ضمان حرية ونشاط وحماية حركتها، وهذا يقتضي:

- الحفاظ على حرية تأسيس الجمعيات كما كرسها القانون، وأكدها الدستور.

- وضع حد للمعوقات التي تواجه تكوين الجمعيات، وممارسة أنشطتها، وحققها في التعبير، وحققها في الحصول على الموارد الكافية لتغطية أنشطتها،

- تجسيد التعددية المنصوص عليها دستوريا المتمثلة في وجود مجتمع مدني قوي وممثل، من خلال عملية التنشئة وتشجيع ودعم المواطنين على التكتل والانضمام في شكل جمعيات ونواد واتحادات ورابطات وغيرها والبلدية من لجان الأحياء²⁴.

- تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، بتوفير البيئة الحقوقية المناسب، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسيبها الشرعية والاعتراف، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط.

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي²⁵ :

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني، ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.

2.3- الاستقلالية كشرط مسبق لحسن أداء منظمات المجتمع المدني:

يشكل مبدأ استقلالية تنظيمات المجتمع المدني الشرط الأساس لمشروعية نشاطها، والذي بدوره يؤدي إلى قيام مجتمع مدني متمكن وفعال، يحمي مصالح أف رده ومؤسساته، وشرط الإستقلالية يعني كذلك حق وحرية المنظمات برسم أهدافها حسب رؤيتها لاحتياجات شرائح المجتمع الذي تمثله، وهي تعني أيضا الاستقلال التنظيمي، وحرية اختيار فريق عمل وإدارة هذه المنظمات دون تدخل السلطة التنفيذية أو أية سلطات خارجية أو خارجة عن المجتمع المنتمية إليه.

3.3- الشفافية والمساءلة في التمويل:

وضع نظام محاسباتي ملائم لأصناف الجمعيات، يتضمن القواعد العامة المشتركة لضمان الشفافية، مع تشديده كلما تجاوزت ميزانية الجمعية مبلغا ماليا معيناً، الغرض من ذلك تمكين منظمات المجتمع المدني من الأداء السليم والشفاف وتجنب الإختلالات الممكنة، بشكل يقوي موقعها تجاه شركائها ومموليها والمستفيدين من خدماتها، ويمكن رصد بعض

مقتضيات تمويل منظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- إحداث صندوق للتعاون الدولي لتمويل الأنشطة أو البرامج ذات البعد الإقليمي أو الدولي بناء على مواصفات وضوابط محددة وعلى قاعدة الشفافية والتقييم، وسيتمكن هذا الصندوق من دعم حضور منظمات المجتمع المدني المغاربية على الصعيد الدولي في إطار شراكات مع منظمات في الخارج ووضع ضوابط لتوسيع إشعاع الدول المغاربية وأشكال الحضور الدولي، مع احترام استقلالية العمل المدني.
- تنصيب القانون على مقتضيات تحفيزية للقطاع الخاص قصد دعم المجتمع المدني ماديا وفق ضوابط واضحة.

- رصد نسبة من الميزانية العامة لدعم العمل الجمعي من قبل القطاعات أو المؤسسات المعنية بمجال تدخل كل صنف من الجمعيات، على أساس برامج عمل وجدولة وأهداف محددة ومساطر شفافة.
- الحفاظ على المساطر المرنة في الحصول على التمويل الدولي مع إلزامية الإخبار في أجال محددة عن مصادرها والأهداف المرصودة لها، علما بأن الهيئات الدولية المانحة تتابع دائما مسار التمويل وطرق صرفه، وفق ضوابط صارمة، خلال مختلف مراحل كل مشروع²⁶.

4.3- دعم القدرات والتكوين:

- وضع برامج للتكوين لفائدة المنتمين لمنظمات المجتمع المدني من أجل تطوير المعارف والمهارات التي يقتضيها تطور النسيج المدني المغربي والجزائري؛
- تكوين نخبة ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لمنظمات المجتمع المدني، ولا شك من أنه بإمكان هذه المساهمة أن تحسن شروط الانخراط في العمل التطوعي وتحسن مناخ العمل؛
- القيام بدورات تكوينية وتدريبية، قصد تنمية القدرات وتأهيل الشباب للعمل الجماعي، وهذا في إطار تمكين الشباب والمرأة من ممارسة النشاطات الاجتماعية؛
- وضع برامج لدعم القدرات والتمكين من المساطر والضوابط التي تحكم التمويل والتدبير من طرف القطاعات العمومية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات (مغربية وجزائرية) ودولية متخصصة²⁷.

الخاتمة

لقد برزت أهمية المجتمع المدني في الجزائر والمغرب بشكل ملحوظ، خاصة في ظل التغيرات الدستورية والسياسية الأخيرة، بتنوعه من منظمات وجمعيات ونقابات، و يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في دفع عجلة الديمقراطية وتعزيز الوعي الديمقراطي، على الرغم من التجارب السياسية والدستورية المتعددة التي مرت بها كل من الجزائر والمغرب، إلا أن التأثير الفعلي لهذه التجارب في تعميق الديمقراطية وترسيخها كان متفاوتاً. في الجزائر، على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة تغييرات دستورية تهدف إلى تعزيز الحريات الأساسية وتقوية دور المجتمع المدني، ومع ذلك، يظل التحدي قائماً في تحقيق التحول الديمقراطي الكامل وضمان استقلالية هذه الجماعات عن الأطر السياسية الحاكمة. أما في المغرب، فقد لعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في الإصلاحات الدستورية لعام 2011، التي جاءت استجابة للحركات الاحتجاجية، هذه الإصلاحات شملت تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة، وأعطت المجتمع المدني فرصة أكبر للمشاركة في العملية السياسية، ومع ذلك، تبقى هناك تحديات في مسألة تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل كامل وفعال.

أهم النتائج :

- كفل حق تأسيس الجمعيات حيث تضم الساحة الجمعوية في الجزائر حوالي 1600 جمعية وطنية ومابين الولايات و 59000 جمعية بلدية، و تضم الساحة المغربية عدد الجمعيات يبلغ 44771 جمعية، حيث تفوق الجزائر المغرب في عدد الجمعيات على اختلاف نشاطاتها.
- حق تأسيس النقابات المهنية في كلا البلدين والمشاركة في العملية النقابية كحقوق أساسية للعمال.
- تميز الجزائر بهيئة إستشارية خاصة و تتمثل في المرصد الوطني للمجتمع المدني.

-المساهمة في التنمية المحلية: في كلتا الدولتين، يسهم المجتمع المدني بشكل كبير في تعزيز التنمية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تنمية تشمل التعليم، الصحة، والبيئة.

-تعزيز المشاركة المجتمعية: يسعى المجتمع المدني في الجزائر والمغرب إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

التحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل هذه التغييرات الدستورية والسياسية إلى واقع ملموس يعزز الوعي الديمقراطي بين العامة ويساهم في بناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة. يتطلب ذلك تعاونًا وتفاعلاً مستمرًا بين الحكومات والمجتمع المدني والمواطنين لضمان أن تكون الديمقراطية عملية تشاركية حقيقية تخدم جميع شرائح المجتمع.

يعد التحدي الأكبر في تحويل التغييرات الدستورية والسياسية إلى واقع ملموس يعزز الوعي الديمقراطي بين العامة ويساهم في بناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة، وهناك عدة توصيات يمكن اعتمادها لتحقيق هذه الغاية:

-تعزيز التعليم الديمقراطي: يجب تضمين القيم والمبادئ الديمقراطية في مناهج التعليم، وذلك لتعزيز الوعي الديمقراطي منذ الصغر

-المشاركة المجتمعية: تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في العمليات السياسية والمدنية عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات وإنشاء منصات للحوار والنقاش.

- تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة العمليات الانتخابية والتشريعية يعزز الشفافية والمحاسبة.

-إصلاح القوانين والتشريعات: تحديث القوانين بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

-تعزيز دور الإعلام: حيث يجب تعزيز استقلاليته وتمكينه من العمل بحرية دون تدخلات سياسية أو اقتصادية.

الهوامش:

¹ حليلو، نبيل، التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012، ص24.

² حامد، سهير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص22-23.

³ النصر، مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص189.

⁴ غريبي، احمد، بعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 2010، ص2.

⁵ عبادة، ناريمان، دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص33.

⁶ عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص304-305.

⁷ عبادة، ناريمان، مرجع سابق الذكر، ص40.

⁸ عبد الرحمان فيدما، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة التنمية للبحوث و الدراسات. ص126.

⁹ نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية الأسس-النظريات-التطبيقات العملية. الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع. ص58.

¹⁰ مقداد الخميسي، آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة اقتصاد الجديد، العدد : 15 - المجلد 02-2016، ص193.

- ¹¹ عبادة، ناريمان، مرجع سابق الذكر، ص42.
- ¹² خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسير، فرع التحليل الاقتصادي: جامعة الجزائر 3. ص28
- ¹³ جهيدة شاوش اخوان. واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أنموذجا - اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة. 2015، ص23.
- ¹⁴ بيل ونوغي، علاء الدين يوسف. المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتفعيل التنمية المحلية (الجزائر أنموذجا). مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 2020، ص 398-399.
- ¹⁵ أخبار اليوم، 0-287506/200300/200243/ar/https://www.akhbarelyoum.dz/، 23 يونيو، 2020، تم الاطلاع يوم 16/04/2023،
- ¹⁶ مروة عيجاج، النهار online،
- <https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-65> الاطلاع يوم 12/04/2023.
- ¹⁷ مشروع قانون رقم 19.24 يتعلق بالمنظمات النقابية
- ¹⁸ خير الدين قاضي. لديمقراطية التشاركية براديم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائرية. مجلة أكاديميا مخير إصلاح السياسات العربية في ظل العولمة. 2014، ص 82.
- ¹⁹ بوطيب بن ناصر، المجالس المنتخبة و المجتمع المدني في الدول المغاربية - تونس، الجزائر، المغرب - (اطروحة دكتوراه). كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق : جامعة محمد خيضر - بسكرة. 2014، ص 210.
- ²⁰ انظر : المادة 120 من مشروع قانون تنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات 2015.
- ²¹ انظر : الفصل 139 من دستور المملكة المغربية 2011.
- ²² انظر : المادة 123 من مشروع قانون تنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات 2015
- ²³ انظر : المادة 119 من القانون رقم 14.113 المتعلق بالجماعات 2015.
- ²⁴ نور الدين حاروش.. تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني... البرلمان المدني؟؟، مجلة المفكر، 2014، ص161.
- ²⁵ صالح زيان. واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2004، ص76.
- ²⁶ انظر : اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المملكة المغربية. 2014.
- ²⁷ علاء الدين يوسف، الثقافة الديمقراطية و الحکامة المحلية في الدول المغاربية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة. 2021، ص 327.